البحث الأول

تحليل المضمون اللغـــــــــــــــوي لميثاق العمل الوطني بمملكة البحرين في ضوء مقاصـــــــــد الشريعـــة الإسلامـــــــــــــــــية ومباديء الأمن الشامل

إعداد

أ . د ./ عبداللطيف عبد القادر علي أبوبكر

كلية البحرين للمعلمين – جامعة البحرين

تحليل المضمون اللغـــــــوي لميثاق العمل الوطني بمملكة البحرين في ضوء مقاصـــــد الشـــــــــريعــة الإسلامـــــــــية ومباديء الأمن الشامل

ملخص البحث :

يمثل ميثاق العمل الوطني وثيقة جامعة ومشروعا إصلاحيا تحديثيا لمملكة البحرين ، وقد عني بمحاور عديدة شملت كل ما يتصل بحياة الفرد والمجتمع ؛ فبدأ بمحور أهداف الحكم وأساسه ، ثم عرج على نظام الحكم وشكله الدستوري وموقع الشريعة الإسلامية من التشريع ، ثم تطرق الميثاق إلى الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها مملكة البحرين ، ثم الأمن الوطني ، فالحياة النيابية ، ثم العلاقات الخليجية ، وانتهاء بالعلاقات الخارجية .

ولما كانت الشريعة الإسلامية هي مرجعية رئيسة في تلك الوثيقة فقد سعى الباحث إلى تحليل المضمون اللغوي والفكري لهذه الوثيقة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومحاور الأمن الشامل وهي أمن (الدين – النفس – النسل – العقل – المال) .

وفي هذا السبيل قام الباحث بإعداد قائمة بمعايير الأمن الشامل في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية وتحكيمها للتحقق من صدقها وثباتها ، ومن ثم تحليل مضمون ميثاق العمل في ضوئها متخذا من معايير الأمن الشامل فئات للتحليل ، كما استخدم الفكرة وحدة للتحليل .

وقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج كان من أهمها :

- توجد علاقة وثيقة بين مفردات وثيقة العمل الوطني ومحاور الأمن الشامل في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية وذلك على النحو الآتي :
- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على العقيدة وكفالته لحرية الاعتقاد ، والحفاظ على النفس البشرية ، والحفاظ على النسل والعقل والمال .
- **الكلمات المفتاحية :** تحليل المضمون – ميثاق العمل الوطني – مقاصد الشريعة – الأمن الشامل .

Analysis of the linguistic content of the National Action Charter In the Kingdom of Bahrain in the light of the purposes of the Islamic Law and the principles of comprehensive security

Abstract:

The National Action Charter is considered a document and a reform project modernizing the Kingdom of Bahrain. It refers to many interlocutors that cover all matters relating to the life of the individual and society. It began at the heart of the objectives and foundations of governance. It then deflected on the regime, its constitutional form and the Islamic sharia's position from the legislation. The Charter then touched on the economic foundations of the Kingdom of Bahrain, then the national security, the parliamentary life, Gulf relations and foreign relations.

Since Islamic Shari 'a is a key reference in that document, the researcher sought to analyse the linguistic and intellectual content of this document in the light of the purposes of Islamic Shari' a and the axes of comprehensive security, namely the security of (religion, self, offspring, mind, money).

In this way, the researcher prepared a list of comprehensive security standards in the light of the purposes and regulation of Islamic law to verify its honesty and consistency, thus analysing the content of the labour charter in the light of which comprehensive security standards are taken from categories of analysis, and used the idea as a unit of analysis.

The researcher reached a series of findings, the most important of which were:

- There is a close relationship between the terms of the National Action Document and the axes of comprehensive security in Islamic perception and the purposes of Islamic sharia, as follows:

- The National Action Charter demonstrated its compatibility with the purposes of Islamic law in preserving faith and guaranteeing freedom of belief, preserving human soul, and preserving offspring, mind and money.

Keywords : *Content Analysis:- National Action Charter, Shari 'a Purposes, Comprehensive Security.*

المقدمة والإطار النظري :

تحتفي مملكة البحرين في ١٤ فبراير من كل عام بذكرى حاضرة في وجدان وضمير كل مواطن بحريني ، ألا وهي ذكرى التصويت على ميثاق العمل الوطني ، الذي يمثل وثيقة متكاملة للإصلاح والتحديث في جميع المجالات وصياغة للمشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والذي تعهد جلالته بتنفيذه منذ تولى مقاليد الحكم في السادس من مارس عام ١٩٩٩.

وقد حدد ميثاق العمل الوطني الأسس والمقومات الحضارية لمملكة البحرين الدستورية المدنية المتقدمة ، وهوية البحرين التاريخية العربية الإسلامية ، والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع ، وعلاقتها بمحيطها العربي والدولي .

واستلهمت بعض هذه الكلمات وأنا أنظر نظرة طائر محلق في فصول ميثاق العمل الوطني ومباحثه ومحاوره ، فاستوقفني ما تعرضت له الوثيقة من العناية البالغة بتأكيد اهتمام المملكة بمعالجة محاور الأمن الشامل (الدين – النفس – العقل – العرض – المال) بتحقيق التنمية المستدامة ، خاصة ما ورد في مطلب المقومات الأساسية للمجتمع .

كما لاحظت تماهيا وانسجاما بين تلك المحاور مجتمعة وما عُني به التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء التي اهتمت بمعالجة تلك المحاور ، وكانت دائما في بؤرة اهتمامها ، كما لاحظت عناية وثيقة العمل الوطني بمعالجة قضية التنمية المستدامة ، خاصة ما ورد في مطلب المقومات الأساسية للمجتمع ، ومن ثم شرعت في تحليل مضمون الوثيقة للبحث عن مساحات الالتقاء ونقاط التماس بينها وبين فكرة الأمن الشامل بمختلف محاوره في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء .

وفي هذا السبيل أشار معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى إلى أنّ ميثاق العمل الوطني عزّز الحريات الشخصية، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات والكرامة الإنسانية، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، ما تم تأكيده بموجب التشريعات الوطنية والمتوافقة مع أحكام الدستور وانضمام مملكة البحرين لأكثر من 30 اتفاقية حقوقية دولية، وفي مقدمتها: العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) (السيد علي بن صالح الصالح : رئيس الشورى: ذكرى ميثاق العمل الوطني تبقى خالدةً وشعلةً تُضيء دروب الخير والنماء بقيادة الملك ، صحيفة الوطن ، 12 / 2 / 2022) .

ميثاق العمل الوطني :

يعد ميثاق العمل الوطني وثيقة وطنية تمثل مشروعا إصلاحيا متكاملا ، نبعت من قلب المجتمع البحريني وكتبت بأيدي أبنائه ، بهدف تحديث المجتمع في شتى مجالاته والوفاء بتطلعات المجتمع ومتطلباته والعمل على تطويره .

مكونات ميثاق العمل الوطني :

الفصل الأول المقومات الأساسية للمجتمع : ويمكن إجمالها فيما يلي :

أولا : أهداف الحكم وأساسه : يهدف الحكم إلى صيانة البلاد ، ورفعة شأن الدولة ، والحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ثانيا : كفالة الحريات الشخصية والمساواة : الحريات الشخصية مكفولة ، والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص ، دعامات أساسية للمجتمع. ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعا بلا تفرقة. ويأتي ذلك ضمن مبدأ أعم وأشمل ، هو مبدأ المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية. ذلك المبدأ الذي كرسه الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من الزمان ، وقد أكد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، على أن الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي ، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى والعمل الصالح. ويتفرع عن هذا المبدأ الإسلامي والإنساني الرائع مجموعة من المبادئ المرتبطة به والتي تعد من مقتضياته الأساسية وهي :

- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات .

- الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون.

-لا يجوز بأي حال تعريض أي إنسان لأي نوع من أنواع التعذيب المادي أو المعنوي.

-لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ، ولا عقوبة إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون المنشئ للجريمة.

- العقوبة شخصية ، والمتهم برئ حتى تثبت إدانته ، بموجب محاكمة عادلة.

- للمساكن حرمة مصونة ، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بإذن أهلها.

- للمراسلات الشخصية حرمتها وسريتها.

- **ثالثا :حرية العقيدة :** تكفل الدولة حرية العقيدة ، وتكون حرية الضمير مطلقة. وتصون الدولة حرمة دور العبادة وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية وفق العادات السائدة في البلاد.

- **رابعا :حرية التعبير والنشر :** لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي ، وبمقتضى هذا المبدأ فإن حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبينها القانون.

- **خامسا :نشاط المجتمع المدني :** من أجل استفادة المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية تكفل الدولة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها.

- **سادساً : الأسرة أساس المجتمع :** من منطلق الإيمان بأن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع ، وبصلاحها تقوى أواصره وتعلو قيم الدين والأخلاق وحب الوطن ، تحفظ الدولة كيان الأسرة الشرعي ، وتحمي في ظلها الأمومة والطفولة ، وترعى النشء ، وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي ، كما تعني الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي ، وتعمل الدولة على دعم حقوق المرأة وسن التشريعات الخاصة بحماية الأسرة وحماية أفرادها.

- **سابعا :العمل وأجب وحق :** العمل واجب على كل مواطن ، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقا للنظام العام والآداب ، وتكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه .
- **ثامنا : التعليم والثقافة والعلوم :** ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون ، وتشجع البحث العلمي ، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين. ويكون التعليم إلزاميا ومجانيا في المراحل الأولى التي يحددها ويبينها القانون الذي يضع أيضا خطة للقضاء على الأمية. كما ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه ، ويعنى فيها جميعا ، بالتربية الوطنية وبتقوية شخصية المواطن واعتزازه بوحدته الوطنية وقوميته العربية.

وتعد الجامعات بمثابة منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي مما يقتضي توفير الحرية الأكاديمية لها وضمان ممارسة هذه الحرية وانفتاحها على آفاق المعرفة ، وتعمل الدولة على تشجيع التعليم الخاص وتأسيس الجامعات والمعاهد الخاصة. مع دعم مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي ، وربط نظام التعليم بسوق العمل لتلبية حاجات البلاد من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل.

الفصل الثاني نظام الحكم : ويقوم على الأسس الآتية (ميثاق العمل الوطني) :

- **أولا : الملك :** نظام الحكم في دولة البحرين ملكي وراثي دستوري ، على الوجه المبين في الدستور والمرسوم والملك هو رأس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو رمز استقرار البلاد ، والركيزة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في دولة البحرين.

- **ثانيا : شكل الدولة الدستوري :** بعد أن من الله عز وجل على البحرين بنعمة الاستقرار وما بلغته من تقدم وقطعته من أشواط واجتازته من تحديات ، فقد صار من المناسب أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديموقراطي الذي يحقق للشعب تطلعاته نحو التقدم.

- **ثالثا :الشريعة الإسلامية والتشريع :** دين الدولة الإسلام ، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

- **رابعا :الشعب هو مصدر السلطات جميعا :** نظام الحكم في دولة البحرين ديمقوراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا.

- **خامسا :مبدأ الفصل بين السلطات :** يعتمد نظام الحكم ، تكريسا للمبدأ الديمقراطي المستقر، على الفصل بين السلطات الثلاث :التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع التعاون بين هذه السلطات وفق أحكام الدستور ، ويأتي جلالة الملك على رأس السلطات الثلاث.

- **سادسا :سيادة القانون واستقلال القضاء :** سيادة القانون أساس الحكم في الدولة ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات.
- **سابعا :حق الشعب في المشاركة في الشئون العامة :** يتمتع المواطنون بحق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقا لأحكام القانون .

الفصل الثالث الأسس الاقتصادية للمجتمع : ويؤكد الميثاق تمسك دولة البحرين بالأسس الاقتصادية التالية :

- **أولا :**مبدأ الحرية الاقتصادية .

- **ثانيا :**الملكية الخاصة .

- **ثالثا :**العدالة الاقتصادية والتوازن في العقود .

- **رابعا:** تنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي .

- **خامسا** :البيئة والحياة الفطرية .
- **سابعاً** :العمالة والتدريب .

الفصل الرابع الأمن الوطني : يعتبر الأمن الوطني هو السياج والحصن الحصين لحماية البلاد وصيانة أراضيها ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودعم مسيرة التنمية الشاملة خاصة في ظل الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة ، ومن أهم ركائز الأمن الوطني دعم وتعزيز قوة دفاع البحرين لتكون قادرة على أداء مهامها وواجباتها على الوجه الأكمل

الفصل الخامس الحياة النيابية : عرفت البحرين الديمقراطية المباشرة منذ أن حمل آل خليفة مسئولية الحكم . إذ إن التواصل والتشاور المستمر بين الحاكم وشعبه ، وسياسة الباب المفتوح التي كانت وما تزال نمطاً لأسلوب التعامل بين الحكومة والشعب البحريني ، فكانت الحكومة وستظل تستلهم نبض المجتمع ، وتعمل لغرض وحيد هو خدمة مصالح الشعب.

وتكرست بالمفهوم السابق الممارسة الديمقراطية في البحرين وتجسدت بإيجاد الدستور والمجلس الوطني المنتخب ، ثم جاءت تجربة مجلس الشورى الذي أثبت جدارته في المناقشة والدراسة وإبداء الرأي في كافة الموضوعات والمشكلات العامة التي تهم البلاد والتي تحقق مصالح الشعب (ميثاق العمل الوطني).

ومن أجل مزيد من المشاركة الشعبية في الشئون العامة ، واستلهاما لمبدأ الشورى، بات من صالح دولة البحرين أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين ، مجلس منتخب انتخابا حراً مباشراً يتولى المهام التشريعية إلى جانب مجلس معيّن يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة.

الفصل السادس العلاقات الخليجية : تؤمن دولة البحرين، حكومة وشعبا ، إيمانا يقينياً ، بوحدة الهدف والمصير والمصلحة المشتركة لشعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد جمع بين هذه الشعوب أواصر الدم والنسب ووشائج القربى ، وقد دعم هذه الأواصر التاريخ المشترك والثقافة والأعراف المتماثلة. ولقد كانت هذه الأسباب دافعا لدولة البحرين لكي تكون من بين الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مع أشقائها الآخرين من دول الخليج العربية الأخرى.

الفصل السابع العلاقات الخارجية : إن دولة البحرين تعتز بحقيقة انتمائها العربي ، وبكون شعبها الأبي جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية ، وأن إقليمها جزء من الوطن العربي الكبير ، وقد تجسد هذا الانتماء ، ليس فقط في وحدة اللغة والدين والثقافة ، ولكن أيضا في الآمال والآلام والتاريخ المشترك.

ومن هذه السياسات الراسخة لدولة البحرين ، أن الدولة تحرص بغير حدود على مساندة كل قضايا الحق العربي ، وهى تلتزم بدعم أشقائها العرب في قضاياهم المصيرية.

وعلى صعيد العلاقات الدولية السياسية ، فإن دولة البحرين منذ دخولها في منظمة هيئة الأمم المتحدة قد أسهمت في كافة أنشطة هذه المنظمة وما تزال عن طريق المشاركة في قراراتها ، واستضافة المنظمات التابعة لها وتوقيع الاتفاقيات والعهود الدولية ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان ، والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين وحقوق المرأة ، كما أسهمت بدور إيجابي كذلك في لجان الأمم المتحدة المتخصصة (ميثاق العمل الوطني) .

مقاصد الشريعة :

– لعل الترميدي من أقدم العلماء الذين استعملوا لفظ المقاصد حيث وضع كتابا خاصا في المقاصد الشرعية وهو كتاب (الصلاة ومقاصدها) .

– كما أن للجويني ريادة لا تنازع في باب المقاصد ، وتتجلى ريادته في كثرة ذكره وتنبيهه للفظ المقاصد، حيث استعمل لفظ المقاصد والمقصود والقصد عشرات المرات في مؤلفه البرهان كما يعبر عن المقاصد بلفظ الغرض والأغراض مثال ذلك تعرضه للطهارات والغرض منها ثم انتقل للتيمم وهو طهارة يصعب تعليلها ، ويمكن القول إن إمام الحرمين هو صاحب الفضل والسبق في التقسيم الثلاثي لمقاصد الشارع (ضروريات، حاجيات، تحسينات) (أحمد الريسوني : ملخص نظرية المقاصد عند الشاطبي للريسوني ، الموقع الرسمي للدكتور أحمد الريسوني ، تاريخ الاسترداد 1/ 2 / 2024) .

–كذلك يعتبر الغزالي امتدادا لأستاذه الجويني إمام الحرمين، وقد تعرض الغزالي لذكر المقاصد في سياق كلامه على مسلك المناسبة من مسالك التعليل، وهذا المسلك يقوم على أساس تعليل الأحكام الشرعية بما تتضمنه وتفضي إليه من جلب المصلحة أو دفع المفسدة وهكذا، ورغم أنه اتفق مع الغزالي حول المقاصد الخمسة والتي ذكر أنها لا تخلو من رعايتها شريعة من الشرائع، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، إلا أنه عند تفصيل القول في الترجيح بينها، اختار تقديم النسل والنفس على العقل مقدما عللا على ذلك منها أن حفظ العقل إنما هو فرع لحفظ النفس والنسل .

أما بخصوص ترجيحه لحفظ الدين على حفظ النفس فذلك نظرا إلى مقصود الدين وتمرثه من نيل السعادة الأبدية بجوار رب العالمين.

– أما ابن لحاجب فقد قسم المقاصد إلى ضربين : ضروري في أصله كالمقاصد الخمسة حفظ (الذين والنفس والعقل والنسل والمال) وغير ضروري وهو ما تدعو الحاجة إليه في أصله كالبيع والإيجار، أما في باب الترجيحات، فقد عمد إلى ترجيح الضروريات على الحاجيات .

– وقد اتفق ابن السبكي، في ذكر الضروريات وفقا لما رتبه الغزالي مع استبدال النسل بالنسب وإضافة سادسا إلى الضروريات الخمس ، وهي حفظ : (الدين والنفس والعقل والنسب والمال والعرض).

– وقد دافع الشوكاني عند الزيادة إلى الضروريات الخمس معللا هذه الإضافة عند المتأخرين بكون العقلاء يبذلون أنفسهم وأموالهم دون عرضهم وما فدي بالضروري فهو بالضرورة أولى. بينما اعترض ابن عاشور على من جعلوا حفظ العرض من الضروريات واعتبره من الحاجيات كما لم يقبل جعل حفظ النسب من الضروريات إلا باعتباره يفضي إلى حفظ النسل.

– ويرى ابن عبد السلام أن الشريعة الإسلامية كلها معللة بجلب المصالح ودرء المفاسد سواء منها ما وقع النص على تعليله أو ما لم ينص عليه .

– أما تقي الدين أحمد بن عبدالحليم فقد بين أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأنها ترجح خير الخيرين وشر الشرين وأن الله أمر عباده بأن يبذلوا غاية وسعهم في التزام الأصلح فالأصلح، واجتناب الأفسد فالأفسد (أحمد الريسوني : ملخص نظرية المقاصد عند الشاطبي للريسوني ، المرجع السابق) .

مشكلة البحث :

يمثل ميثاق العمل الوطني وثيقة جامعة ومشروعا إصلاحيا تحديثيا لمملكة البحرين ، وقد عُني بمحاور عديدة شملت كل ما يتصل بحياة الفرد والمجتمع ، ولما كانت الشريعة الإسلامية هي مرجعية رئيسة في تلك الوثيقة فقد سعى الباحث إلى تحليل المضمون اللغوي والفكري لهذه الوثيقة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومحاور الأمن الشامل وهي أمن (الدين – النفس – النسل – العقل – المال) بغية التحقق من مدى وفاء ميثاق العمل الوطني لمفردات منظومة الأمن الشامل ، بما يؤكد استناد هذا الميثاق على الأطُر المرجعية والقناعات الفكرية والأنساق القيمية التي يتبناها المجتمع البحريني .

أسئلة البحث :

1. ما محاور الأمن الشامل في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية ؟
2. ما محاور الأمن الشامل في ميثاق العمل الوطني ؟
3. ما مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ الدين ؟
4. ما مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ النفس ؟
5. ما مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ العقل ؟
6. ما مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ العرض والنسل والنسب ؟
7. ما مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ المال ؟

أهداف البحث :

1. تحديد محاور الأمن الشامل في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية ؟
2. تحديد مدى توفر محاور الأمن الشامل مجتمعة في ميثاق العمل الوطني ؟
3. تحديد مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ الدين ؟
4. التحقق من مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ النفس ؟
5. التحقق من مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ العقل ؟
6. التحقق من مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ العرض والنسل والنسب ؟
7. تحديد مدى مراعاة ميثاق العمل الوطني لمعايير الأمن الشامل ومقاصد الشرع في حفظ المال ؟

حدود البحث :

تمثلت حدود البحث في تحليل وثيقة العمل الوطني بمملكة البحرين في طبعتها الرسمية " ميثاق العمل الوطني الوطني التنمية السياسية في إطار الخصوصية الثقافية " معهد البحرين للتنمية السياسية ، سلسلة دراسات سياسية ، ط1 ، 2021 .

منهج البحث :

في ضوء طبيعة البحث الحالي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في مسح الدراسات والأدبيات السابقة ، ذات العلاقة بموضوع البحث، وعند عرض مشكلة البحث، وتوضيح جوانبها، وإعداد أدواتها، وتحليل وتحليل مضمون ميثاق العمل الوطني في ضوئه .

تحديد مصطلحات البحث :

تمثلت مصطلحات البحث الرئيسة في المصطلحات الآتية :

- **تحليل المضمون :**

يُقصد بتحليل المضمون : تجزئة المحتوى وتقسيم ما يتضمنه من إلى العناصر المكونة له ، ويشمل ذلك ما يلي:

- تحديد الأجزاء المكونة للمضمون ، أي تحليل العناصر.
- تحديد العلاقات بين هذه الأجزاء، أي تحليل العلاقات.
- تحديد طرق تنظيم العلاقات بين الأجزاء في بنية المحتوى، أي تحليل المبادئ والأسس.

وعادة ما ينصرف مصطلح تحليل المضمون لدى كثير من الباحثين عندما نكون بصدد تحليل بعض المواد الوثائقية ، قياسا بمصطلح تحليل المحتوى الذي ينصرف إلى الكتب الدراسية وغيرها.

يرى كابلن أنه : تصنيف كمي لمضمون معين في ضوء الفئات، صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون .

- ويشير بيرلسون إلى أنه عبارة عن : طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلي وصف كمي هادف ومنظم لمحتوي أسلوب الاتصال» **(رشدي طعيمة : تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1990) .**
- **ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه :** تحليل مكونات ميثاق العمل الوطني في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ؛ بهدف التحقق من مدى مراعاتها لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفاظها على مباديء ومعايير الأمن الشامل المتمثلة في الحفاظ على الدين وحرية الاعتقاد ، المحافظة على النفس وضمان حق الإنسان في الحياة ، والمحافظة على العقل ، والمحافظة على العرض والنسب والنسل ، والمحافظة على المال وحرمة الاعتداء عليه .
- **ميثاق العمل الوطني بالبحرين :** هو وثيقة احتوت على مبادئ عامة وأفكار رئيسة متكاملة ، الهدف منها إحداث تغيرات جذرية في منهج العمل والأداء، وتحديث سلطات الدولة ومؤسساتها في جميع المجالات ، وبلورة المشروع الإصلاحي تنفيذاً لرغبة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وتطلعات شعب البحرين .

- **مقاصد الشريعة** : قال ابن عاشور : هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها ؛ بحيث ... فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها (محمد الطاهر بن عاشور : مقاصد الشريعة ، قطر ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، 2004 .) .
- كما أشار الشاطبي إلى أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق ، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون ضرورية ، والثاني : أن تكون حاجية ، والثالث : أن تكون تحسينية (إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي : الموافقات ، دار ابن عفان ، 1997 ، (2 / 17) .
- كما حدد أبوحامد الغزالي في كتابه شفاء الغليل أمهات المقاصد الشرعية ، حيث نجده يقسم مقصود الشرع إلى ديني ودنيوي (حفظ الدين ، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، حفظ المال) لكنه في مصنفه المستصفى أعاد تقسيم هذه المقاصد بحسب درجة قوتها ووضوحها إلى الضروريات والحاجيات والتحسينات(أبوحامد الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، تحقيق حمد الكبيسي ، بغداد ، دار الرشيد، 1971)

أما سيف الدين الأمدي فهو يتفق مع الغزالي حول المقاصد الخمسة والتي ذكر أنها لا تخل من رعايتها ملة من الملل ولا شريعة وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال إلا أنه عند تفصيل القول في الترجيح بينها، اختار تقديم النسل والنفس على العقل مقدما عللا على ذلك منها أن حفظ العقل إنما هو فرع لحفظ النفس والنسل .

- ويعرفها الباحث إجرائيا بأنها : الغايات الكبرى والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها والحكم والأسرار التي عُنيت تكاليف الشريعة الإسلامية بتحقيقها والحفاظ عليها والمنوط بها تحقيق مصالح العباد ، متمثلة في الحفاظ على الدين والنفس والنسل والعقل والمال .
- **الأمن الشامل** : يعرفه الباحث إجرائيا بأنه : الطمأنينة التي يستشعرها الفرد والمجتمع على الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، وتنبثق من نظرة الإسلام الكلية للالوهية والكون والإنسان والحياة وما بينها من علاقات وارتباطات .

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث الحالي في الآتي :

- تأكيد أهمية ميثاق العمل الوطني بوصفه وثيقة جامعة ومشروعا إصلاحيا شاملا في مختلف مجالات الدولة .
- إبراز مساحات الالتقاء ونقاط التماس التي تربط ميثاق العمل الوطني بالأطر المرجعية والقناعات الفكرية ، والأنساق القيمية التي يؤمن بها المجتمع البحريني .
- تأكيد ارتباط ميثاق العمل الوطني بمحاور الأمن الشامل والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية ، متمثلة في أمن الدين ، وأمن النفس ، وأمن النسل ، وأمن العقل ، وأمن المال.

إجراءات البحث : للإجابة عن أسئلة البحث فقد قام الباحث بالإجراءات الآتية :

1 . إعداد قائمة بمحاور الأمن الشامل ومقاصد الشريعة الإسلامية في التصور الإسلامي وهي : أمن الدين والعقيدة – أمن النفس – أمن العقل – أمن العرض والنسل – أمن المال ، ويتم ذلك من خلال :

أ . دراسة طبيعة ميثاق العمل الوطني ومحاوره ومكوناته .

ب . دراسة طبيعة الأمن الشامل في التصور الإسلامي .

ج . دراسة طبيعة مقاصد الشريعة الإسلامية .

د . دراسة الأدبيات والبحوث التى اهتمت بالأمن الشامل ومقاصد الشريعة الإسلامية .

هـ . دراسة قوائم محاور مقاصد الشريعة التى تم بناؤها فى البحوث والدراسات السابقة.

و . دراسة طبيعة المجتمع البحريني والخصائص التي تميزه .

2 . تحليل محتوى ميثاق العمل الوطني في ضوء ما ورد في محاور الأمن الشامل في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية، وقد روعي في إجراءات التحليل ما يأتي :

أ – تحديد الهدف من التحليل: ينبغي أن يكون الهدف من عملية التحليل واضحًا ومحددًا بشكل جيد. وقد تمثل الهدف من التحليل في هذا البحث في التحقق من مدى توفر معايير الأمن الشامل في التصور الإسلامي والمتمثلة في مقاصد الشريعة الإسلامية في وثيقة العمل الوطني

ب– تحديد عينة التحليل: وهنا أحدد هل سأبحث في المجتمع الأصلي كله (كتب الفقه في المرحلة الثانوية مثلًا) أم اختيار عينة قصدية، أم عينة عشوائية بسيطة أم منتظمة، أم عينة عنقودية، ...إلخ .

الأمر المهم في عينة التحليل هو: مدى تمثيلها للمجتمع الأصلي، ومدى تجانسها مع هذا المجتمع الأصلي.

وقد تمثلت عينة البحث هنا في وثيقة العمل الوطني كاملة .

ج – تحديد فئات التحليل: وهي تشير إلى الوصف الدقيق لموضوع التحليل، أو هي الفصائل التي سأبحث عنها داخل وحدات التحليل، إن عملية تصنيف مادة التحليل في صورة فصائل يمثل نصف الطريق إلى الحقيقة كما يقول "هوايت هيدن"، لذا ينبغي أن تكون معرفة تعريفًا إجرائيًا، بحيث يكون جامعًا مانعًا، ولا يتم رصدها أكثر من مرة.

ويمكن تصنيف تلك الفئات إلى نمطين:

أ. ماذا قيل؟ ب. كيف قيل؟. أو فئات للشكل وفئات للمضمون.

وقد تمثلت في المعايير والمحاور الخاصة بمفهوم الأمن الشامل ومقاصد الشريعة الإسلامية وهي : (أمن الدين – أمن النفس – أمن العقل – أمن النسل – أمن المال) وما تفرع عنها من محاور فرعية .

د – تحديد أداة التحليل : أداة التحليل هي عبارة عن استمارة ليس لها شكل محدد يمكن أن توضع فئات التحليل فيها بشكل رأسي ، كما يتم وضع وحدات التحليل في شكلها الأفقي ، وهي بهذه المثابة تسهل عملية تحليل المحتوى ، تطئة لوضع تكرارات الظاهرة المطلوب البحث عنها في الجداول المخصصة لذلك ، ومن ثم التحقق من توفر الظاهرة من عدمه ودرجة التوفر .

وقد تمثلت أداة تحليل المحتوى في هذا البحث في استمارة تحليل المحتوى .

هـ – تحديد وحدات التحليل: وتشير إلى المكان الذي سأبحث فيه عن المضمون، هل سأبحث في كل الكتب، وهل سأبحث في كل وحدات الكتب، أم بدايات كل وحدة، أم غير ذلك.

مثلًا: إننا بصدد البحث في تقويم تشكيل الكلمات من الناحية الإعرابية في كتب اللغة العربية.

ففئات التحليل هنا ستكون "التشكيل الإعرابي" ووحدة التحليل هنا ستكون هي "الكلمة"، ففئات التحليل هي الأشياء التي أبحث عنها، ووحدات التحليل هي الأشياء التي سأبحث فيها، ولهذا تتنوع وحدات التحليل.

أنواع وحدات التحليل:

- وحدة الكلمة: وهي أصغر وحدات تحليل المحتوى، كمن يجري دراسة عن المفاهيم الدينية.
- وحدة الفكرة: وقد تتمثل في جملة أو أكثر من جملة داخل المحتوى المراد تحليله.

–وحدة الشخصية: ويقصد بها تحليل سمات وقسمات الشخصية الواردة في مادة التحليل سواء أكانت شخصية حقيقية أو وهمية.

- وحدة المفردة: ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتابًا أو مقالة أو قصة أو قصيدة إلخ.
- وحدة المساحة والزمن: وتشير إلى الزمن المستغرق أو المساحة المادية المتاحة (أعمدة في جريدة مثلًا، أو عدد الأسطر ...إلخ) بما يؤكد مدى العناية والاهتمام بالظاهرة من عدمه .

–وقد تمثلت وحدات التحليل في هذا البحث في وحدتي الكلمة والفكرة .

و – صدق التحليل : ويكون بمدى ملاءمة أسلوب التحليل وفئاته مع مضمون المحتوى، أو من خلال استمارة خاصة ، وتعرض على مجموعة من الخبراء والمحكمين لإبداء آرائهم للتحقق من ذلك .

ز – تحديد ثبات التحليل : ويقصد به أن تكون نتائج التحليل مطابقة أو قريبة من نفس النتائج السابقة إذا ما أعيد تطبيق التحليل على فترتين متقاربتين بنفسه ، أو بالاستعانة بمحلل آخر . وقد اعتمد الباحث حساب ثبات التحليل بإعادة إجرائه بفاصل زمني مدته ثلاثة أسابيع ، وكانت نسبة الثبات (83 %) .

كما تمثلت إجراءات إجراءات التحليل في الآتي :

. قراءة كل فقرة من فقرات ميثاق العمل الوطنية قراءة متأنية .

. إعادة القراءة مرة أخرى لكل نص من نصوص ميثاق العمل الوطني ووضع أقواس حول كل فكرة تعبر عن فئات التحليل المختلفة وتنسجم معها وهي :

1. أمن العقيدة والدين .
2. أمن النفس .
3. أمن العقل .
4. أمن النسب والعرض .
5. أمن المال .

وتم حصر التكرارات الممثلة لمحاور الأمن الشامل ومقاصد الشرع وتوزيعها على المحاور التي تمثلها .

وإعداد جداول مخصصة لوضع التكرارات الخاصة بوحدات التحليل فيها .

وقام الباحث بعمل المعالجة الإحصائية الخاصة بتكرارات وحدات التحليل ، وقد اعتمد الباحث في هذا على بعض الأساليب الإحصائية متمثلة في : حساب التكرارات والنسب المئوية .

. استخلاص النتائج .

. تقديم التوصيات والمقترحات .

نتائج البحث :

أولا : ميثاق العمل الوطني والأمن الشامل ومقاصد الشريعة (حفظ الدين وحرية الاعتقاد) :

- نصت الوثيقة على أهمية تكفل الدولة بحرية العقيدة ، وأن الدولة تصون دور العبادة ، وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية وفق العادات السائدة في البلاد ، فأكدت بذلك أحد المقاصد الكبرى التي اهتم الإسلام بالحفاظ عليها ، وهي الحفاظ على الدين .

قبل فجر الرسالة الإسلامية كانت البحرين تحتضن بحرية تعدد الأفكار والمعتقدات على أرضها في نموذج نادر المثال في تلك العصور .

وفي ظل هذا التسامح الروحي والفكري ازدهرت الثقافة وتعايشت الأديان ، وكانت البحرين من أوائل من استجاب للدعوة الإسلامية السمحاء ودخلت في دين الله طوعا واقتناعا .

كما كانت البحرين من أوائل المدافعين عن هذا الدين وحملت لواء الدعوة إليه عبر مياه البحر إلى الضفة الأخرى من الخليج وصولا إلى بلاد الهند ، وأصبحت ثروات البحرين مصدرا مهما لموارد بيت المال الإسلامي ، كما أسهم شعبها منذ البدايات الأولى للحضارة الإسلامية في الإشعاع الحضاري والإسلامي (ميثاق العمل الوطني) .

ثانيا : ميثاق العمل الوطني والأمن الشامل ومقاصد الشريعة (حفظ النفس) :

- وكما جاء الإسلام في مقاصده الرئيسة وغاياته الكبرى للحفاظ على النفس والعقل ورعاية الناشئة وحمايتهم من الاستغلال ، ومن إهمال عقولهم ، فقد نصت وثيقة العمل الوطني أيضا على الحفاظ على أهمية عناية الدولة بنمو الشباب وضرورة الحفاظ على أنفسهم وأبدانهم .

ثالثا : ميثاق العمل الوطني والأمن الشامل ومقاصد الشريعة (حفظ العقل) :

- من أسمى مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء الحفاظ على العقل مما يؤثر فيه أو يضر به أو يغيبه أو يذهبه ، سواء أكان هذا التأثير ماديا أم معنويا ، كضرورة الحفاظ عليه من الأوهام والاعتقاد في الخرافات .

وقد نصت وثيقة العمل الوطني صراحة – أيضا – على أهية العناية بالشباب وضرورة الحفاظ على نموهم الخلقي والعقلي .

رابعا : ميثاق العمل الوطني والأمن الشامل ومقاصد الشريعة (حفظ المال) :

- ورد ضمن الأسس الاقتصادية للمجتمع « الملكية الخاصة » أن الملكية الخاصة مصونة ، ولكل شخص حرية التصرف في ممتلكاته في حدود القانون ، ولا يجوز نزع الممتلكات الخاصة إلا لأغراض المنفعة العامة وفي الحدود وبالكيفية التي يبينها القانون ، وبشرط أن يتم ذلك مقابل تعويض عادل (ميثاق العمل الوطني) .
- كما نص الميثاق على ضرورة إنشاء ديوان للرقابة المالية، وحرية رأس المال في الاستثمار والتنقل وحرمة الموال العامة ، وبذلك أكدت الوثيقة أهمية الحفاظ على المال .

ونقتبس من ميثاق لبعمل الوطني : يضع الميثاق الأسس الاقتصادية التي يجب أن تتمسك بها البحرين، وهو ما تؤكده الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، ومن أهم هذه الأسس :

. قيم الحرية والعدالة الاقتصادية واحترام الملكية الخاصة : فالنظام الاقتصادي في الدولة يقوم على احترام الملكية الخاصة، فلكل فرد حرية التصرف في ممتلكاته وفق القانون، وكذلك احترام المبادرة الفردية وحرية رأس المال في الاستثمار وتأكيد دور القطاع الخاص، وتحقيق انفتاح اقتصادي مع مزيد من الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص وتبسيط الإجراءات وتحسين مستويات الأداء وتفادي التداخل في المسئوليات (ميثاق العمل الوطني) .

- تنويع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي بما يضمن تفادي التقلبات الاقتصادية العالمية، وتوفير حياة كريمة للشعب، وتوفير مزيد من فرص العمل وبناء قاعدة راسخة للتنمية الاقتصادية. كما تؤكد نصوص الميثاق على أهمية تدريب وتأهيل المواطن البحريني والرقي بمستوى أدائه وقدراته .
- حماية الثروات والموارد الطبيعية والمال العام، وتبني التشريعات والإجراءات والاستراتيجيات التي تكفل ذلك، بما في إنشاء منظومة المحميات الطبيعية، والمحافظة على البيئات الطبيعية المتنوعة والحياة الفطرية، واحترام حرمة المال العام وصيانته (وثيقة العمل الوطني ص 7) .

خامسا : ميثاق العمل الوطني والأمن الشامل ومقاصد الشريعة (حفظ االنسل والنسب) :

- كما جاء الإسلام في مقاصده الرئيسة وغاياته الكبرى للحفاظ على العرض أوالنسب والنسل ؛ فقد أكدت الوثيقة في المقومات الأساسية للمجتمع أيضا في مجال الأسرة والمجتمع أن الدولة تحفظ كيان الأسرة الشرعي ، وتحمي في ظلها الأمومة والطفولة ، وترعى النشء .

سادسا : وثيقة العمل الوطني والتنمية المستدامة :

- كما أكدت وثيقة العمل الوطني أن الهدف من الحكم صيانة البلاد ورفعة شأن الدولة ، والحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .
- كما ورد في مطلب الأسس الاقتصادية للمجتمع ضرورة المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتنمية غير الضارة للبيئة وصحة المواطن .
- كذلك نص الميثاق على استهداف الدولة لوضع استراتيجية وطنية لحماية البيئة واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ، كالتدابير التشريعية المناسبة للحد من التلوث من مصادره المختلفة ، كما أناط بالدولة القيام بالمحافظة على الحياة الفطرية وخاصة البيئات الطبيعية المتنوعة التي تتميز بها البحرين بما في ذلك مكوناتها الحيوانية والنباتية .
- لقد كان المشروعُ الإصلاحيُّ مدركاً، منذ البداية، لما تحمله التحوّلات الدوليةُ والإقليميةُ من انعكاساتٍ وتحديات. وما يفرضهُ الواقعُ المحليُّ من استحقاقات وتطلعاتٍ، في سبيل تحقيق الاستقرار السياسيّ والنَّماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ، في ظلِّ نظامٍ ملتزمٍ بالدِّيمقراطيةِ كأساسٍ للحياةِ السِّياسيةِ، وبالمساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز المواطنة كأساس للانتماء (كمال الذيب: استلهام قيم ميثاق العمل الوطني ، صحيفة الوطن ، 10 _ 2 _ 2022) .

ملخص نتائج البحث :

أكد تحليل محتوى وثيقة العمل الوطني في ضوء معايير الأمن الشامل في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة ما يأتي :

- توجد علاقة وثيقة بين مفردات وثيقة العمل الوطني ومحاور الأمن الشامل في التصور الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية وذلك على النحو الآتي :
- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على العقيدة وكفالته لحرية الاعتقاد .
- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على النفس البشرية وحمايتها مما يتهددها .
- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على العقل وحمايته من كل ما يؤثر فيه .
- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الأموال ، سواء ارتبطت بالملكية العامة أو الخاصة للأفراد .

- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على أعراض الناس ونسلهم وأنسابهم .
- اتضح من ميثاق العمل الوطني انسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على البيئة مما يتهددها وتأكيد مباديء التنمية المستدامة .

خلاصة :

- لقد أصبح تدشين ميثاق العمل الوطني ، كما قال الدكتور الشيخ : عبدالله بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة : إن ميثاق العمل الوطني يمثل وثيقة جامعة بشأن حاضر ومستقبل وطن ، وأنه – أي الميثاق – كبنيان ومضمون وفلسفة ، أكد حقوق المواطنة ، وفق مشروع حضاري وتحديثي أرسى قواعد الدولة المدنية العصرية (ندوة المواطنة في الميثاق الوطني) .
- كما اتضح أن لميثاق العمل الوطني وما يحمله من قيم ومباديء وأحكام ، له قيمته القانونية الملزمة على النحو الذي أكده رأي اللجنة التي شُكلت لوضع مشروع التعديلات الدستورية لميثاق العمل الوطني ؛ نتيجة لأنه صدر عن استفتاء شعبي وافق الجميع على محتواه حكومة وشعبا (ميثاق العمل الوطني... مضمونه وقيمته القانونية ، مؤتمر ميثاق العمل الوطني « آفاق المستقبل والتنمية المستدامة والسلام ، 8 / 2 / 2018) .

التوصيات :

في ضوء نتائج هذا البحث فإن الباحث يوصي بما يأتي :

- الإفادة من نتائج هذا البحث ونشرها بين أفراد المجتمع للوقوف على سعة ميثاق العمل الوطني واستيفائه لمختلف مجالات المجتمع .
- تأكيد عمق الرابطة بين مضمون ميثاق العمل الوطني من جانب والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية من جانب آخر .
- نشر ثقافة الوعي بمضمون ميثاق العمل الوطني بين أفراد المجتمع ليضطلعوا بأدوارهم المنوطة بهم ، ويتعرفوا ما لهم من حقوق وواجبات .
- إقامة دورات تدريبية وملتقيات فكرية ، وندوات تثقيفية ، ومؤتمرات علمية حول ميثاق العمل الوطني ، وتحليل مضمونه ، وتفكيك محاوره ، ومعرفة مكوناته ، وأهمية تفعيل أدوار الشباب والناشئة في الجامعات والمعاهد العلمية والمدارس في ضوئها .
- ضرورة تسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام ، ووسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات ، والمواقع الإلكترونية على بنود ميثاق العمل الوطني ، ونشر فقرات منه في تلك الوسائل ، وعرض ملصقات جدارية بالمدارس والمصالح الحكومية لإشاعة هذه الثقافة بين أفراد المجتمع .

المقترحات :

- بناء برنامج تدريبي في الحقوق والواجبات لطلاب جامعة البحرين في ضوء محاور ميثاق العمل الوطني .
- تحليل مضمون ميثاق العمل الوطني في ضوء قيم التنمية المستدامة .
- برنامج تعليمي متكامل بين اللغة العربية والتربية الإسلامية لتنمية قيم المواطنة في ضوء ميثاق العمل الوطني .
- تطوير مقرر المواطنة في ضوء محاور ومجالات ميثاق العمل الوطني .

مراجع البحث :

- إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي : الموافقات ، دار ابن عفان ، 1997 ، (2 / 17) .

- أبوحامد الغزالي : شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، تحقيق حمد الكبيسي ، بغداد ، دار الرشيد، 1971 .

- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن شمس الدين : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ط2 ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1964) .

- أحمد الريسوني : ملخص نظرية المقاصد عند الشاطبي للريسوني ، الموقع الرسمي للدكتور أحمد الريسوني ، تاريخ الاسترداد 1/ 2 / 2024 .

- رشدي طعيمة : تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، 1990.

- عبدالله بن أحمد آل خليفة : ندوة المواطنة في الميثاق الوطني ، منتدى أصيلة ، الدورة الأربعين بالتعاون مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات) 11 / 7 / 2018 .

- علي بن صالح الصالح : رئيس الشورى: ذكرى ميثاق العمل الوطني تبقى خالدةً وشعلةً تُضيء دروب الخير والنماء بقيادة الملك ، صحيفة الوطن ، 12 / 2 / 2022 .

- كمال الذيب : استلهام قيم ميثاق العمل الوطني ، صحيفة الوطن ، 10 / 2 / 2022 .

- محمد الطاهر بن عاشور : مقاصد الشريعة ، قطر ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، 2004 .

- ميثاق العمل الوطني الوطني التنمية السياسية في إطار الخصوصية الثقافية ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، سلسلة دراسات سياسية ، ط1 ، 2021 .

- ميثاق العمل الوطني... مضمونه وقيمته القانونية ، مؤتمر ميثاق العمل الوطني « آفاق المستقبل والتنمية المستدامة والسلام ، 8 / 2 / 2018 .